المبحث الرابع
إثبات الصانع للعالم

اعلم أن المليين لما قالوا بحدوث العالم، لزم لزوماً بيناً احتياجه إلى صانع، لا يكون فى وجوده محتاجاً إلى غيره، دفعاً للتسلسل.

إذ احتياج كل حادث إلى موجد يوجده، لا يخفى على عاقل.

بل قيل: هو معلوم للحيوانات العجم أيضاً.

والدهرية يقولون: بقدم العالم، وبإستغنائه عن الصانع.

وهذا وإن كان باطلاً، ولكن لا يلزمهم ما يلزم الفلاسفة القائلين بقدم العالم، مع احتياجة إلى الصانع الموجد، الواجب الوجود لذاته، مستدلين عليه: بأن العالم ممكن بالاتفاق.

ومعنى الإمكان: استواء طرفى الوجود والعدم بالنسبة إلى ذات الممكن.

وترجح أحد المتساويين على الأخر بلا مرجح، محال بديهة.

فوجود العالم محتاج إلى مرجح له، وذلك المرجح لا يجوز أن يكون ممكناً، غير منتهٍ إلى واجب، والا يلزم التسلسل ولا ممتنعاً، وهو ظاهر، فثبت أنه واجب الوجود، وهو مطلوب.

والاعتراض عليهم، أن احتياج الممكن - ولو كان قديما فرضاً - إلى ما يترجح به أحد طرفيه، مما لا شبة فيه.

لكن الكلام في الفاعل المفيد لوجوده مثلاً، وفعل الوجود وإفادته، يقتضي البتة وقتاً يكون الوجود قبله غير حاصل، ولا يتصور هذا في القديم.

فإن قيل: نحن نتجوز - كما مر - في اطلاق الفاعل والصانع، ومرادنا بهما: علة لا يمكن وجود العالم بدون وجودها.

قلنا: يلزمكم جواز عدم انتهائها إلى علة واجبة الوجود لذاتها، لأن تجويزكم لوجود حوادث متعاقبه إلى غير النهايه مستلزم لجواز عدم انتهائها إلى الواجب، مع كون كل منها علة لآخر، منها لحادث يومي.

فإن ترتب أجزاء الزمان وفيها، كترتب أفراد العلية.

فإذا جاز أن لا تنتهي أجزاء الزمان وما فيها، إلى جزء لا جزء قبله، وإلى شئ لا شئ قبله بالزمان، فليجز عدم انتهاء أفراد العلية إلى علية، لا علية قبلها.

فإن الدلائل الدالة على استحالة وجود أمور غير متناهية، أن تمت دلت على استحالته مطلقاً، سواء كانت تلك الأمور مجتمعة في الوجود، أو لا، وسواء كانت مرتبة، أو لا، كما بينا في أوائل الكتاب.

وإن لم يتم، لم يثبت عدم جوزا شئ من الصور الثلاث.

فإذا لم يجعلوا تلك الدلائل مثبتة لعدم جواز صورتين من الصور الثلاث، فلا يثبت بها عدم جوزا الأخرى أيضاً.

استحالة تسلسل العلل إلى غير النهاية

فإن قيل: لنا دليل على استحالة تسلسل العلل إلى غير النهاية، دون تسلسل، بل على أصل المدعي، أعني ثبوت علة للعالم واجبة بذاتها.

تقريره، أن موجودات العالم، لو كان بعضها علة لبعض إلى غير النهاية، لحصلت سلسلة من ممكنات غير متناهية، وهو يستلزم المحال.

والملازمة الأولي بينة، إذ المفروض عدم تناهي العلية بين تلك الموجودات.

فلو كان منها ما هو غير محتاج إلى العلة، لتناهت العلية، وهذا خلف، والمحتاج إلى العلة ممكن قطعاً.

وأما الملازمة الثانية، فلأن مجموع تلك السلسلة ممكنة، إذ هي محتاجة إلى أجزائها، والمحتاج إلى شئ – أي شيء كان – ممكن، لاسيما إذا كان محتاج إليه ممكناً، بل ممكنات غير متناهية وموجودة، لأن جميع أجزائها موجودة، إذ هي ليست إلا عللاً ومعلولات، ويجب اجتماع العلة والمعلول فى الوجود.

وعدم المركب لا يعقل، إلا بعدم جزء من أجزائه، فلها عله موجودة مستقلة.

بمعنى: أنه لا يكون لها شريك في ذلك الإيجاد خارج عنها أصلاً، إذ لابد لكل ممكن في وجوده منها.

فَعِلتها:

أ- إما نفسها، وهو ضروري البطلان، وينبه عليه، بأن العله الموجدة للشيء، يجب أن تكون متقدمة بالذات عليه، ولا يتصور تقدم الشيء على نفسه.

ب - واما جزؤها.

فإما كل جزء، وهو باطل لأنه لا شئ من الأجزاء كافياً في وجود السلسلة، فضلاً عن كل جزء.

. وأيضاً يلزم توارد العلل المستقلة على معلول واحد بالشخص، أعنى مجموع السلسلة، وكل جزء منها.

أما الأول: فظاهر.

وأما الثاني: فلأن الموجد المستقل للمركب، الذي كل جزء منه ممكن، لابد أن يكون موجداً لكل جزء منه.

إذ لو كان لشئ من أجزائه موجد أخر، لاحتاج المركب إليه أيضاً.

فلا يكون المفروض موجداً مستقلاً، موجداً مستقلاً، فيتوارد كل الأجزاء بالعلية على كل جزء منها.

وأيضاً: يلزم أن يكون كل منها علة لنفسه ولعلله، لما بينا ولا يخفى استحالته،

وأما جزء واحد بعينه، وهو أيضاً باطل، للزوم ما ذكرنا فى القسم السابق، ولأن علته أولى، بكونها علة المجموع، لأن إيجادها لأجزاء

المجموع أكثر.

ج- وإما خارجة عنها، وهذا أيضاً باطل، لأنها لا تخلو: إما أن توجد جزءاً من اجزاء السلسلة، أو لا، وكلاهما باطل:

أما الأول: فلأنه لا يخلو: إما أن يكون لذلك الجزء علة فى السلسلة، فيلزم توارد العلتين المستقلتين على معلول واحد، أو لا يكون، فيلزم الخلف من جهتين:

- إذ المفروض أن لكل جزء علة فى السلسلة.
- وأن السلسلة غير متناهية.

وعلى هذا التقدير لزم تناهيها، إذ هذا الجزء صار طرفاً لها

وأما الثاني: فلأن الموجد المستقل للمركب مطلقاً، لابد أن يكون موجداً لجزء منه..

إذ لو وجد جميع الأجزاء بدونه، لوجد المركب بدونه، لأن جميع الأجزاء نفس المركب، فلا يكون موجداً له.

وإذا استحال كل واحد من أقسام الشئ، استحال ذلك الشئ.

فثبت استحالة أن يكون للسلسلة المفروضة، علة موجدة.

وإذا استحال أن يكون لها علة، فاستحالت هي، لاستحالة الملزوم باستحالة اللازم، واستحالتها هي المطلوب الأول.

وإذا استحالت هي، لزم انتهاء سلسلة علية أجزاء العالم إلى غير ممكن.

ولا يخفى أنه لا يجوز أن يكون ممتنعاً، فتعين أن يكون واجباً بذاته، فثبت أن موجد العالم واجب بذاته، وهو المطلوب الثاني، الذي هو الغاية.

مناظرة الفلاسفة

قلنا: مجموع الأشياء ليس إلا نفسُ تلك الأشياء، فلا يتصور أن يكون له علة غير مجموع علل تلك الأشياء، سواء كانت العلل من تلك الأشياء، أو خارجة عنها.

وهذا ضرورى، ويوضحة النظر إلى حال المجموع الواقع، بأن يعتبر المبدأ الأول مع عدة معلولات، كالعقل الأول والثاني، والثالث مثلاً، أو كالعقل الأول، والنفس الأولى والفلك، فهنا مجموعان واقعان، كل منهما من أربعة اشياء.

وكما أن علل تلك الاشياء الأربعة فى كل منهما، المبدأ الأول، والعقل الأول، والعقل الثاني، كذلك علة كل من المجموعين ليست إلا هذه الأمور الثلاثة، ولا يعقل إلا أن يكون كذلك.

ولا يتفاوت الحال، بأن تكون تلك الأشياء متناهيه أو غير متناهية، ففى السلسلة المفروضة علة، مجموعها مجموع علل أجزائها.

فإن قيل: هذا كلام خارج عن التوجيه، فإنا حصرنا أقسام علة السلسلة، وبينا بطلان كل قسم بالدليل.

ويسمى مثل هذا فى المنطق: القياس المقسم.

فعلى المعترض أن يقدح إما فى الحصر، أو فى مقدمة من مقدمات الدلائل، وليس فى هذا الكلام شئ من ذلك.

قلنا: هذا نقض إجمالى للدليل، فإنه مصادم للضروى، فهو غير تام

بجميع مقدماته، وتمهيد لأن يتضح ما يذكر بعده.

وتفصيله: أنا نختار أن علة السلسلة جزء معين منها، وهو مجموع ما قبل المعلول الأخير، الذى هو ليس بعلة لشئ، وطرف للسلسلة من جانبها المتناهي.

وما ذكرتم من وجوه بطلان هذا الشق كلها ممنوعة:

- أما الأول: فلأن هذا الجزء كاف فى وجود السلسلة، لأنه إذا وجد، وجد المعلول الأخير قطعاً، ووجود السلسلة لا يتخلف عن وجود جزئها الأخير.

- وأما الثاني: فلأن قولكم: " الموجد المستقل للمركب، يجب أن يكون موجداً لكل جزء منه ".

إن أردتم به، أنه يجب أن يكون هو بعينه موجداً لكل جزء فهو ممنوع.

وإلا لزم: إما تخلف المعلول عن العلة المستقلة، وإما تقدمه عليها، وكلاهما محال.

وذلك فيما إذا كان المركب مرتب الأجزاء بالزمان، فإما أن تكون علة المركب وقت وجود الجزء الأول فقط موجودة، أو لا.

فعلى الأولى: يلزم تخلف المعلول، وهو المركب، وجزؤه الأخر أيضاً عن علتهما المستقلة.

وعلى الثانى: يلزم تقدم المعلول، وهو الجزء الأول على العلة.

وإن أردتم: أنه يجب أن يكون هو بنفسه، أو بما هو داخل فيه، موجد

لكل جزء، فهو مسلم، ولا يلزم التوارد المذكور، إذ علة السلسلة هى مجموع ما قبل المعلول الأخير، وليس شئ أخر علة مستقلة لها.

وعلة هذا المجموع، ما قبل جزئة الأخير لا غير.

وكذا فى المجموع الثانى، والثالث، وما بعدهما إلى غير النهاية.

وجميع هذه العلل - أعنى المجموع الثانى - إلى ما لا نهاية له، داخلة فى المجموع الأول، الذى هو علة السلسلة.

وكل منها علة لمجموع من السلسلة، وكل فرد علة لفرد، على ما هو المفروض.

فالمجموع الأول، الذى هو موجد السلسلة بالاستقلال، موجد لكل جزء منها بما هو داخل فيه.

وعلى هذا القياس المجموعات الأخر، وليس فيه توارد علتين لا على السلسلة، ولا على شئ من اجزائها، ومن هذا خرج الجواب عن الوجه الثالث، فتأمل.

أما الرابع: فلأن ما ذكروه من الأولوية ممنوع، وما أوردوه مدفوع بأن الجزء الذى اخترناه للعلية متعين له، إذ هو المستقل بايجاد السلسلة دون غيرها.

وبما قررناه، اندفع ما قال به بعض الأفاضل فى جواب هذا الاعتراض، من أنه لا يجور أن يكون بعض السلسلة المفروضة، علة موجدة له، مستقله بالتأثير.

بمعنى: أن لا يكون لها شريك فى التأثير فى تلك السلسلة وإلا كان

ذلك البعض مؤثراً فى نفسه قطعاً.

ووجه اندفاعه ما بيناه، من أنه لا يلزم أن يكون موجد الكل بنفسه، موجداً لكل جزء منه.

بل يجوز أن يكون موجداً للأجزاء بما هو داخل فيه.

وأبعد منه، ما قال فى موضع أخر، من أن ما قبل المعلول الأخير، لم يجب به جملة السلسلة، بل وجب به المعلول الأخير، ووجب بهما الجملة، لا بالأول وحده، والكلام فيما يوجب الجملة بذاته، فاندفع الاعتراض.

ولا يخفي عليك فساد هذا الكلام، لأن المعلول الأخير مع مجموع ما قبله، نفس جملة السلسلة.

فكيف يتصور وجوب السلسلة بهما، وهو تعليل الشئ بنفسه؟

مع أنه لو تصور هذا، لزم بطلان الاستدلال، إذ علي هذا التقدير، لم تحتج السلسلة إلي علة خارجة عنها، حتي يلزم انقطاعها، ويثبت الواجب كما هو المدعي.

وليس المقصود من الاعتراض إلا هذا.

ويلزم مما ذكره، أن تكون أجزاء المعلول المركب حتي جزؤه الصوري، من تمام موجده المستقل، لأن المعلول لا يجب بدونها، وليس كذلك.

وما قررنا من الاعتراض، هو مراد من قال: علة السلسلة نفسها.

على معنى: أنه تكفى نفسها من غير حاجة إلى خارج عنها.

فإن الثاني منها علة للأول، والثالث علة للثاني، وهكذا.

فكل واحد من أحاد السلسلة، علة فيها.

فلما لم تكن الجمله المأخوذة على هذا الوجه غير الأفراد، لم تحتج إلى علة غير علل الأفراد.

ولا استحالة فى تعليل الشئ بنفسه على هذا الوجه، وهو أن تعلل أشياء كل واحد منها بما قبله فى الترتب الطبيعى، فلا تحتاج تلك الأشياء إلى علة أخرى خارجة عنها، فتكون معللة بنفسها، على معنى أنها كافية فى وجودها بما فيها، وإنما المستحيل تعليل شئ واحد معين بنفسه.

وإنما قلنا: مراده ما قررناه، لأنه صرح مراراً أن مراده بالنفس: ما هو غير خارج.

فيظهرمن تكريره التفسير، أن مراده بالنفس ليس حقيقتها، بل ما هو الداخل فيها.

ومراده بكل واحد من الأشياء فى قوله: " لا استحاله فى أن تعلل أشياء كل واحد بما قبله فى الترتب الطبيعي " المجموعات الواقعة فى السلسلة، من تمامها، ومما نقص منه بواحد أو باثنين، أو بثلاثة، إلى غير ذلك.

يدل على هذا، أنه جعل المعلل، الجملة المأخوذة كذا، وعلتها، علل الأفراد، وغير ذلك مما يظهر من التأمل فى كلامه.

وكذا المراد بما قبله، فإنه أيضا المجموعات، بخلاف قوله أولاً:" الثاني منها علة للأول، والثالث للثاني، وهكذا ".

فإن مراده بالأول والثاني والثالث وغيرها، والآحاد لا المجموعات.

والحاصل: أن مراده ما اخترناه وقررناه، فاندفع عنه أيضاً ما قال به ذلك الفاضل في جوابه، من أنه لا شك أن آحاد السلسلة، موجودات ممكنة، كما أن كل واحد منها موجود ممكن.

وكما أن الممكن الموجود، محتاج إلى علة موجدة كافية في إيجاده، كذلك الممكنات الموجودة، محتاجة إلى علة موجدة كافية في إيجادها بالضرورة.

ولما كان لكل واحد من تلك السلسلة علة موجدة، هي داخلة في السلسلة، كانت العلة الموجدة للكل، جميع تلك العلل الموجدة للآحاد.

وحينئذ نقول: جميع تلك العلل، التي هي علة موجدة للسلسلة بأثرها، إما أن تكون عَين السلسلة، أو داخلة فيها، أو خارجة عنها.

والأول - أعني أن يكون مجموع السلسلة علة موجدة له - محال، لأن العله الموجدة لشئ، سواء كان ذلك الشئ واحداً معيناً، أو مركباً من أحاد متناهية، أو غير متناهية، يجب أن يتقدم بالوجود على ذلك الشئ .

ومن المحال تقدم المجموع على نفسه.

وجه إندفاعه: أنه علم أن مختاره في الحقيقة، هو الشق الثاني، وهو يتكلم على اختيار الشق الأول، فهو إيراد على ظاهر عبارته.

والعجب أن ذلك الفاضل يكرر هذا الجواب في كتبه، مع ظهور اندفاعه.

على أن في تقريره ترديداً قبيحاً، وذلك أنه بعدما حكم بلزوم أن تكون

علة مجموع السلسلة، علل الأفراد التى كل واحدة منها داخلة فى السلسلة، يردد أن تلك العلة إما نفس السلسلة، أو داخلة فيها، أو خارجة عنها.

وهو بمنزلة أن يقال: هذه الجملة من أجزاء الشئ، أما غير خارجة عنه، أو خارجة عنه، ولا خفاء فى قبحه، إذ لا احتمال ولا توهم للخروج.

والترديد ينبغى أن يكون بين أشياء، يكون لكل منها احتمال توجه.

وإنما اشتغلنا هنا بالرد عليه، مخافة أن يتوهم القاصرون بسبب إصراره على جوابه، أن الاعتراض المذكور مندفع عن الدليل.

ثم إن ههنا شئ آخر: وهو أن هذا الدليل لا اختصاص له باستحالة تسلسل العلل الغير المتناهية.

بل على تقدير تمامه، يدل استحالة تسلسلها، ولو كانت منتهية إلى الواجب.

فإن محصله جار فيه أيضاً، وإن كان فى طريق اثبات بعض المقدمات تفاوت.

وتقريره أن يقال: لو تسلسلت العلل منتهية إلى الواجب، لحصلت سلسلة كل جزء منها علة لأخر، وهو يستلزم المحال.

بيان الملازمة الثانية:

بيان الملازمة الثانية: أن السلسلة ممكنة، لأنها محتاجة إلي غيرها، الذي هو أجزاؤها.

والمحتاج إلي الغير، سيما إلي الممكنات، ممكن قطعاً، فهي محتاجة إلي علة مستقلة في إيجادها، ولا يعقل أن تكون علتها، غير جميع علل أجزائها الممكنة.

فنقول: جميع تلك العلل، إما نفس السلسلة، أو داخلة فيها، أو خارجة عنها، والكل محال.

أما الأول: فظاهر.

وأما الثاني: فلأنهما إن كانت كل واحد من أجزاء السلسلة فهو باطل، لأن شيئاً من أجزائها ليس جميع تلك العلل، فكيف بكل جزء منها.

ولأن من أجزائها ما ليس له دخل في تلك العلل، وهو جزؤها الأخير، الذي هو معلول محض.

ولأنه يلزم توارد العلل المستقلة علي معلول واحد بالشخص، وهو مجموع السلسلة، وهو ظاهر.

وكذا كل واحد من أجزائها الممكنة، لأن الموجد المستقل للمركب، لابد أن يكون موجداً مستقلاً لكل جزء من أجزائه الممكنة.

ولأنه يلزم أن يكون كل من الأجزاء الممكنة علة لنفسه، ولعلته الممكنة، أو لعلله الممكنات.

وإن كانت بعضاً معيناً من الأجزاء، فهو أيضاً باطل، لما ذكرنا، من أن شيئاً منها ليس جميع تلك العلل، ومن التوارد.

ولأنه إن كان من الأجزاء الممكنة، فعِلته أولي منه، بأن تكون علة السلسلة.

ويلزم أن يكون علة لنفسه، وفي غير الممكن الأول لعلته أيضاً.

وإن كان الواجب يلزم أن يصدر من الواحد الحقيقي أشياء كثيرة، هي السلسة، وكل واحد من اجزائها.

وأما الثالث: فلظهور الخلف، إذ لا يتصور أن تكون جملة من أجزاء الشئ خارجة عنه، كما اشرنا إليه.

ولأنه إن كان واجباً، تعدد الواجب.

وأيضاً لابد أن يكون موجداً لجزء منها، فإن كان جزؤها الأول لزم إمكان الواجب.

وإن كان جزءاً آخر:

- فإما أن يكون لذلك الجزء علة في السلسلة، فيلزم توارد العلتين علي معلول واحد.

- وإما أن لا يكون له علة فيها، فيلزم الخلف، من جهة أن المفروض، أن لكل جزء من الأجزاء الممكنة علة في السلسة، ومن جهة أن انتهاء السلسلة يكون إليه، لا إلي الواجب الأول، وإن كان ذلك الخارج ممكناً، فلما ذكرنا من لزوم إمكان الواجب أو الخلف، فالإلزام وارد عليهم، إذ هم قائلون بترتب العلل المنتهية إلى الواجب.

ويجوز إيراد النقض الإجمالي علي استدلالهم هذا، بوجه أخر إلزامي أيضاً.

وهو أن يقال: لو تم ما ذكرتم في الاستدلال بجميع مقدماته، لزم أن لا يصدر من الواجب تعالي موجود أصلاً، فلا يوجد شئ من الأشياء، وهذا

باطل قطعاً.

أو يصدر عنه اثنان، وهذا باطل بزعمكم.

أما الملازمة، فلأنه لو صدر عنه واحد، لحصل مجموع هو الواجب ومعلومه.

وهذا المجموع ممكن لما ذكر، فهو محتاج إلي موجد مستقل.

فهو إما نفس المجموع، أو داخل فيه، أو خارج عنه.

والقسم الأول باطل، وهو ظاهر.

وكذا الثالث، لأن هذا الموجد الخارج، إن كان واجباً، لزم تعدد الواجب.

وأيضاً لابد أن يكون موجداً لجزء من المجموع، لما ذكر.

فإن كان جزء الواجب، فاستحالته بينة، وإن كان الجزء الآخر، لزم توارد العلتين عليه، وإن كان ممكناً، فللوجه الأخير من الوجهين المذكورين، علي تقدير كونه واجباً.

وعلي كل تقدير: ننقل الكلام إلى مجموع المجموع الأول، وعلته الخارجة، حتى تتسلسل العلل.

وأما الثاني: فإن كان ذلك الموجد الجزء الصادر، فعلته أولي بذلك.

ويلزم أيضاً: أن يكون علة لنفسه، لما مر.

وإن كان الواجب، لزم صدور اثنين منه، أعني الصادر المفروض أولاً،

والمجموع.

ففي ما عدا الأخير من المحتملات، لزم امتناع صدور شئ من الواجب، علي تقدير صدق بعض مقدمات الدليل.

وفي الأخير لزم صدور الأثنين منه، فعلم أن صدق جميع المقدمات يستلزم أحد الأمرين، وهو المطلوب.

فإن قيل: الإلزام غير وارد عليهم، لأنه لا يلزم هنا صدور الأثنين من الواجب بجهة واحدة - كما تخيلونه - إذ يجوز أن يصدر عنه بحسب ذاته شئ، وباعتبار صدور هذا الشئ عنه يصدر المجموع.

قلنا: اعتبار الشئ معه عين اعتبار المجموع، فلا يتحقق هنا أمران، أحدهما أن يكون واسطة في نفس الأمر لصدور الأخر، وإلا يتأتي في كل صورة تصدر عن واحد خقيقي اثنان وأكثر أظهر من هذا.

فلا يبقي لإدعائهم هذا فائدة، فيعود الإلزام عليهم بكلامهم، وليس المطلوب هنا إلا هذا.

فإن قيل: الممكن والمحتاج إلي العلة في نفس الأمر، هنا شئ واحد ليس إلا، وهو ذلك الصادر عن الواجب، وليس بعد صدوره عن علية شئ أخر محتاج إلي علة غير علته، واحتياج غير احتياجه.

وما يقال أن المجموع ممكن أخر، فله احتياج إلي علة، مجرد اعتبار لا يلزم منه فساد في نفس الأمر.

وإنما يلزم لو كانا ممكنين مستقلين، بحيث يكون احتياجاهما متغايرين بالذات، وليس كذلك.

قلنا: هذا لا يبعد، لكنه عليكم لا لكم، إذ يتوجه حينئذ علي استدلالكم أن يقال: بعد صدور كل جزء عن علته، لا يبقي في نفس الأمر شئ أخر له احتياج إلي علة، بحيث لو فرض عدم صدوره عنه صدق، أنه لم يصدر المجموع عن علته، فنلتزم نحن، أن ما ذكرتم في دفع النقض حق، فالتزموا أنتم أيضاً أن استدلالكم عن أصله ساقط.